الأمم المتحدة CEDAW

Distr.
LIMITED

CEDAW/C/1996/L.1/Add.9
30 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز
ضد المرأة
الدورة الخامسة عشرة
١٥ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/
فبراير ١٩٩٦

اعتماد تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن دورتها الخامسة عشرة

مشروع تقرير

المقررة: السيدة هانا بيتي شوب - شيلينغ (المانيا)

إضافة

رابعا - النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

باء - النظر في التقارير

٥ - التقارير الدورية الثالثة

أوكرانيا

١ - نظرت اللجنة في التقرير الدوري الثالث لأوكرانيا (CEDAW/C/UKR/3 و Add.1) في جلستها ٣٠٢، المعقودة يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (انظر: CEDAW/C/SR/302).

310196 310196 96-01915

٢ - وقامت ممثلة أوكرانيا بعرض التقرير، فأبرزت التغييرات التي حدثت في بلدها منذ تقديم تقريرها عام ١٩٩١، ولا سيما الانتقال من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي. وقالت إن الحكومة تقوم حاليا بإنشاء آلية وطنية للنهوض بالمرأة، وقد أنشئت عدة هيئات لدراسة الحالة الاجتماعية للمرأة ولحماية المرأة. ولقد كان أيضا ثمة زيادة في عدد المنظمات غير الحكومية النسائية. وتبلغ نسبة النساء حاليا ٥٤ في المائة من مجموع السكان.

٣ - وذكرت الممثلة أن تشريع أوكرانيا ينسجم مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقدمت معلومات عن الجلسات البرلمانية المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٥، التي جرت فيها مناقشة تنفيذ الاتفاقية بالتفصيل. وذكرت المستوى الرفيع لتعليم المرأة، لكنها لاحظت أن الأفضلية للرجال على النساء في الوظائف القيادية وأن المرأة غير ممثلة تمثيلا حسنا أيضا في المناصب التنفيذية. فليس هناك أية وزيرة وليس هناك أية امرأة في مجلس السوفيات الأعلى، ولا تحتل النساء سوى ٤ في المائة من مقاعد البرلمان. وهناك مساواة بين الرجال والنساء في التدريب المهني؛ وتتساوى أمامهما فرص الانتفاع بالأنشطة الاجتماعية والسياسية والثقافية؛ والنساء يتقاضين أجورا مساوية لأجور الرجال، ويستفدن من ظروف تجعل من الممكن لهن الجمع بين العمل والأمومة، بما في ذلك العمل على غير أساس التفرغ وغير ذلك من الامتيازات الخاصة.

٤ - وذكرت الممثلة عدة قوانين وتدابير تم اعتمادها لتحسين حالة الأسر ذات الأولاد وأن قانونا يتعلق بالأولاد سيُسن عما قريب. وتحدثت أيضا عن الأزمة الاقتصادية الخطيرة، التي كان لها تأثير كبير على حالة النساء العاملات والتي زادت من خطر الفقر. وقالت إن النساء يشكلن نسبة ٧٤ في المائة من العاطلين عن العمل.

٥ - وأشارت الممثلة الى أن أوكرانيا تشهد حاليا أعمق أزمة ديموغرافية منذ العقد الماضي. ففي الفئات العمرية الواقعة بين ٢٠ و ٥٠ عاما، يتجاوز معدل وفيات النساء ثلاثة أضعاف معدل الرجال كما أن الفارق في الأجل العمري المتوقع بين النساء والرجال يبلغ ١٠ سنوات، لغير صالح المرأة. وأوجزت الممثلة المشاكل الصحية الخطيرة التي تعانيها المراهقات وقالت إن عدد حالات الإجهاض يتجاوز عدد الولادات. وقالت إنه بدئ ببرنامج وطني لتنظيم الأسرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، يتضمن توفير موانع الحمل.

٦ - وأشارت الممثلة الى إنشاء شبكة خدمات وتخصيص أموال للتصدي لعوامل الإشعاع الجينية السلبية المتصلة بحادثة تشيرنوبيل.

التعليقات الختامية للجنة

مقدمة

٧ - أعربت اللجنة عن تقديرها للصراحة التي عرض بها التقرير الدوري الثالث لأوكرانيا ورحبت بالجهد المبذول في تقديم معلومات مستكملة في غضون ردود مستفيضة، أكملت إلى حد بعيد البيانات الإحصائية التي كان ينبغي أن يتضمنها التقرير.

٨ - وأبدت اللجنة أسفها لأن التقرير لم يتبع المبادئ التوجيهية العامة للجنة، ولم يضع توصياتها العامة موضع اعتبار.

جوانب إيجابية

٩ - رأت اللجنة أن عقد جلسات برلمانية في عام ١٩٩٥ لمناقشة مسائل تتصل، على وجه التحديد، باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يُظهر ما توليه الدولة من أهمية للاتفاقية ولعمل اللجنة. وأبدت تقديرها كذلك لما لهذه الخطوة من أثر في مجال الدعاية.

١٠ - ولاحظت اللجنة بارتياح أن أوكرانيا قد صدقت على جميع المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان وأنها أقرت أيضا قانونا جديدا يتعلق بأثر الاتفاقات الدولية على الأراضي الأوكرانية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ويقضي بأن جميع المعاهدات الدولية التي يتم التصديق عليها تصبح بصورة تلقائية جزءا من التشريع الداخلي للبلاد. وأثنت اللجنة على أن البلد يولي أهمية كبرى لحقوق الإنسان بوجه عام.

١١ - ومما يجدر بالذكر أيضا أن الحكومة عقدت التزامات في مؤتمر بيجين بصدد مسائل هامة تتصل بمشاكل الحياة الأسرية التي تواجهها المرأة نتيجة مرحلة الانتقال الاقتصادي وأنها قد أنشأت فعلا هيئات إقليمية للإشراف على تنفيذ هذه المشاريع الخاصة.

١٢ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء التغييرات الإيجابية الأساسية التي طرأت مؤخرا في أوكرانيا، على النحو المبين في العرض الشفهي للتقرير. ورحبت بصورة خاصة باتخاذ عدة تدابير قانونية لتنفيذ أحكام الاتفاقية.

١٣ - وأثنت اللجنة على إقرار الدستور الجديد الذي يضمن مساواة الرجال والنساء في جميع مجالات الحياة وفقا للاتفاقية.

١٤ - ورحبت اللجنة بكون النساء ذوات الأطفال المعاقين أو الأحداث يتمتعن باستحقاقات تقاعدية مبكرة بموجب قانون أوكرانيا.

دواعي القلق الرئيسية

١٥ - وجدت اللجنة أن استمرار بعض الأنماط الثقافية والتقاليد الاجتماعية المقولبة لأدوار الجنسين مسألة رئيسية تؤثر في تنفيذ الاتفاقية.

١٦ - ومن رأي اللجنة، مع إقرارها بالنوايا الحسنة الكامنة وراء التدابير القانونية التي اتخذت لحماية الأمومة، أن هذه التدابير مفرطة في حمايتها للمرأة، بدلا من تمكينها، وقد يكون لها أثر سلبي على مركز المرأة في اقتصاد يقوم على السوق.

١٧ - ولاحظت اللجنة أن لا وجود لسياسات واضحة الصيغة تتعلق بالمرأة، وأن الآلية الوطنية المعنية بشؤون الجنسين لا تزال في مرحلتها الجنينية. وبالرغم من أن في أوكرانيا عدة كيانات على الصعيد الوطني للإشراف على المسائل المتصلة بالمرأة والطفل، فقد أبدت اللجنة قلقها من أن معظم هذه الهيئات يركز، فيما يبدو، على رفاه المرأة وحمايتها، بدلا من التمكين الاجتماعي والاقتصادي. ولا يتضح أيضا من التقرير ما هي آلية الإنفاذ التي تعتمدها الحكومة والهيئات البرلمانية للقضاء على التمييز ضد المرأة.

١٨ - وأبدت اللجنة قلقا جديا إزاء الأزمة الديموغرافية العميقة في هذا البلد، ولا سيما معدل وفيات النساء المرتفع، وتجاوز عدد حالات الإجهاض عدد الولادات.

١٩ - وأبدت اللجنة شديد القلق إزاء القولبة الجنسية والتشريعات العمالية المفرطة، التي لم تثبت فعاليتهما من زاوية الصحة العامة، الأمر الذي يزيد من تقليص الحقوق الإنجابية للمرأة.

٢٠ - ولاحظت اللجنة محدودية توفر موانع الحمل في المناطق الريفية، مما يدل على الافتقار الى أساليب فعالة زهيدة التكاليف ومقبولة لتنظيم الأسرة من أجل التحكم في خصوبة المرأة. ولوحظ كذلك أن هذا يؤدي الى عمليات إجهاض غير مأمونة، تعرض للخطر حياة عدد كبير من النساء.

٢١ - وأعرب أيضا عن داعي قلق آخر إزاء انخفاض معدل نشاط المرأة الاقتصادي انخفاضا ملموسا في السنوات الأخيرة. فالنساء يشكلن نسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٠ بالمائة من العاطلين عن العمل، وتتسم مهن الإناث بأجور أدنى بكثير من الأجور التي يتقاضاها الرجال.

٢٢ - وأبدت اللجنة قلقها الشديد فيما يتعلق بصحة الشعب الأوكراني بوجه عام، وصحة المرأة بصورة خاصة. فمشاكل الحمل السوي وتشوه المواليد والعقم بسبب التسمم الإشعاعي والصعوبات المتصلة بالإجهاد، أثقل وطأة على المرأة.

٢٣ - وأبدت اللجنة قلقها إزاء نسبة النساء المنخفضة في مناصب صنع القرار.

٢٤ - وأشارت اللجنة الى عدم وجود تدابير أو خطط تمكن الرجل من المشاركة في مسؤوليات الأبوة على قدم المساواة مع المرأة.

٢٥ - ولاحظت اللجنة بقلق أن الحد الأدنى لسن الزواج ليس واحدا بالنسبة للفتيات والفتيان.

٢٦ - وأبدت اللجنة قلقها إزاء ارتفاع نسبة الانتحار والوفيات المتصلة بالتسمم الكحولي.

اقتراح وتوصيات

٢٧ - طلبت اللجنة توضيحا لعبارة "عدم الامتثال الجزئي" للفقرتين (د) و (و) من المادة ٢؛ والمادة ٣ والفقرتين (أ) و (ب) من ٥؛ والفقرة (ب) من المادة ٧ والمادة ٨ والفقرات (أ) و (ب) و (ح) من المادة ١٤، على النحو المبين في التقرير الدوري الثالث، وللتغييرات في تنفيذها في التقرير المقبل.

٢٨ - وأوصت اللجنة بأن تضمن التقارير اللاحقة مزيدا من المعلومات وحالة تنفيذ الالتزامات المعقودة في مؤتمر بيجين.

٢٩ - وأوصت اللجنة بأن تصبح المساواة في الحقوق فضلا عن تعليم حقوق الإنسان إلزامية للقضاة ووكالات إنفاذ القانون في أوكرانيا، وذلك نظرا الى نجاح تضمين التشريع الداخلي جميع المعاهدات الدولية التي تصدق عليها البلد.

٣٠ - وأوصت اللجنة بأن تقدم الحكومة معلومات أكثر تفصيلا، في التقرير المقبل، عن العنف ضد المرأة، بما في ذلك الاغتصاب وضرب الزوجات وإساءة معاملة الأطفال والسفاح وغيرها من أشكال العنف الجسدي والنفسي ضد المرأة.

٣١ - وأوصت اللجنة كذلك بأن تقدم أوكرانيا معلومات إحصائية عن الأقليات المقيمة في البلد، ولا سيما تتر بحر القرم.

٣٢ - وحثت اللجنة الحكومة على استعراض وتعديل التشريع الذي يبيح أنشطة عدة خدمات جنسية، وممارسة توظيف المرأة كراقصة أو خادمة مقهى أو لغير ذلك من الأعمال خارج البلاد، مما يؤدي في كثير من الأحيان الى البغاء، وعلى أن تتخذ تدابير لمقاضاة المجرمين وتأهيل الضحايا عن طريق التثقيف والتدريب وخدمات الدعم.

- - - - -